

المختلف في مجيئه جملة جمعا ودراسة

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، وعلى آله
الغُر الميامين، وعلى صحبه الطيبين الطاهرين، وبعد:

تعدُّ اللغة العربية أغنى اللغات في مرادفاتها، وقواعدها النحوية، ولأنَّ الجملة
العربية هي أساس اللغة فخصصت موضوع البحث عن الجملة العربية فوق
اختياري بعد اختيار الله-عز وجل- على بحث بعنوان: "المختلف في مجيئه جملة
جمعا ودراسة".

وكان من أهداف هذه الدراسة ما يأتي:

أولاً: بيان مفهوم الجملة وأهميتها في اللغة العربية.

ثانياً: المشاركة ببعض الجهد في جمع الخلافات النحوية فيما يقع جملة، وبيان آراء
النُّحاة وأدلتهم وترجيح ما يراه البحث راجحاً.

ثالثاً: محاولة جمع ما يخص الجملة العربية من اتجاه محدد، وجعله في بحثٍ مستقل
بين دفتين، وهذا الاتجاه حددته في عنوان البحث وهو: "المختلف في مجيئه جملة
جمعا ودراسة".

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، وذلك كما
يأتي:

أولاً: وضعت عنواناً مناسباً لكل مسألة.

ثانياً: فصلت القول في المسألة الخلافية، بعرض خلاف النُّحاة في الجملة الواقعة
خبراً أو فاعلاً أو غير ذلك، متبعة في ذلك الترتيب الزمني للنُّحاة.

ثالثاً: نسبتُ الآراء إلى قائلها من كتبهم أو الكتب التي نقلت عنهم.

رابعاً: ناقشتُ الآراء والأدلة مع ترجيح ما يراه البحث راجحاً.

خطة البحث:

قسّمتُ البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وخمسة مطالب وخاتمة وفهرسا للموضوعات
وآخر للمراجع والمصادر.

المقدمة: ذكرتُ فيها الهدفَ مِنَ البحثِ ومنهجي فيه، والخطةَ التي سار عليها البحثُ والدراساتُ السابقة له.

التمهيد: ذكرتُ فيه مفهومَ الجملةِ، وأنواعها حسبَ ما يَرُدُّ أولُها، ووضحتُ أقسامَ الجملةِ الفعليةِ ، ثم بينتُ مصطلحَ الجملةِ عندَ المتقدمينَ والفرقَ بين الكلام والجملة.

ولتَعذر تقسيم البحثِ إلى أبوابٍ أو فصولٍ أو مباحثٍ، فقد جعلته مطالبَ

بحيث تكون كل مسألة من مسائله مطلباً.

المطلب الأول: حكمُ مجيء الخبرِ جملةً طلبيةً.

المطلب الثاني: حكمُ مجيء الخبرِ جملةً مصدريةً بحرفٍ عاملٍ.

المطلب الثالث: حكمُ مجيء الفاعلِ جملةً.

المطلب الرابع: حكمُ مجيء الحالِ جملةً طلبيةً.

المطلب الخامس: حكمُ مجيء نعتِ المعرّفِ بـ(أل) الجنسيةِ جملةً.

الدراسات السابقة:

تبيّنَ من خلالِ البحثِ كثيرٌ من الدِّراساتِ السَّابقةِ الَّتِي اتَّخذَ أغلبها اتِّجاهاً يُخالفُ الاتِّجاهَ الَّذِي بنيَتْ عليه بحثي-على حد علمي-، وهي على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ كالآتي:

أولاً: الجملة الوصفية في النحو، تأليف أ.د/شعبان صلاح، كلية دار العلوم، دار غريب للطباعة والنشر.

ثانياً: بناء الجملة العربية، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب-القاهرة- مصر 2003م=1426هـ.

ثالثاً: الجملة الوصفية، دراسة نحوية، د/نسرين عبد الله شنوف، جامعة الكوفة.

رابعاً: نظرات في الجملة العربية، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، ط1، 2005م.

التمهيد

وفيه:

أولاً: مفهوم الجملة في اللغة العربية.

ثانياً: أنواع الجمل.

ثالثاً: مصطلح الجملة عند المتقدمين.

رابعاً: الفرق بين الكلام والجملة.

الجملة وأنواعها

أولاً: مفهوم الجملة :

الجملة هي قولٌ مؤلَّفٌ من مُسندٍ ومُسندٍ إليه، فهي كلامٌ مُركَّبٌ من كلمتين أو أكثر ويفيدُ معنىً ما، نحو: عبدُ الله كريمٌ، ومن يَجْتَهِدُ يَنْجُحُ.

ثانياً: أنواع الجُمْل:

قَسَمَ النُّحَاةُ الجُمْلَةَ حَسَبَ مَا يَرِدُ أَوَّلَهَا قَسَمَيْنِ:

الأول: الجملة الاسميّة:

هي الَّتِي تتألَّفُ من مُسندٍ إليه وهو الاسمُ المرفوعُ، ومُسندٍ وهو الخبرُ، والمبتدأ هو ما يَجِيءُ أَوَّلًا وتكونُ البدايةُ بهِ، وأمَّا الخبرُ فهو ما تتَّمُ الفائدةُ والمعنى بهِ، نحو: الوطنُ عزيزٌ، والحقُّ منتَصِرٌ⁽¹⁾.

قال ابنُ السَّراج: "المبتدأ هو ما جردتُه من عواملِ الأسماءِ ومن الأفعالِ والحروفِ وكانَ القصدُ فيه أن تجعله أَوَّلًا لثانٍ مبتدأ بهِ دونَ الفعلِ يكونُ ثانيه خبره"⁽²⁾، ثم قالَ عن الخبر: "الاسمُ الَّذِي هو خبرُ المبتدأ هو الَّذِي يستفيدُه السَّامعُ ويصيرُ بهِ المبتدأ كلاماً"⁽³⁾.

الثاني: الجملة الفعلية:

هي الَّتِي تتكونُ من مُسندٍ، وهو الفعلُ، بأزمنتِه المختلفةِ: (الماضي والمضارع والأمر)، ومُسندٍ إليه وهو الفاعلُ، أو هي التي صدرها فعل⁽⁴⁾.

أقسام الجملة الفعلية من حيثُ الخبرِ والإنشاءِ.

تنقسمُ الجملةُ الفعليةُ من حيثُ الخبرِ والإنشاءِ قَسَمَيْنِ:

1 (ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 13/5، (الباب الثاني)، ت.د/عبد اللطيف محمد الخطيب. الكويت، 1421هـ-2000م.

2 (الأصول في النحو لابن السراج 58/1، ت. د/ عبدالحسين الفتلي، ط. مؤسسة الرسالة.

3 (الأصول 62/1.

4 (ينظر الأصول في النحو ص 67، مغني اللبيب 13/1.

الأولى: الجملة الخبرية: وهي التي تحتل الصدق والكذب.

قال المبرد: "الخبر ما جاز على قائله التصديق والكذب"⁽¹⁾.

الثانية: الجملة الإنشائية: وهي التي لا تحتل صدقاً ولا كذباً، وتدل على طلب أو نهى أو استفهام، نحو: اذكر الله، ولا تهمل، وكيف أخوك؟

قال ابن السراج: "فأما قولك: كيف أنت؟، وأين زيد؟، وما أشبههما مما يُستفهم به من الأسماء" فأنت وزيد مرتفعان بالابتداء، و"كيف وأين" خبران"⁽²⁾.

الثالث: الجملة الظرفية:

هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد؟، أفي الدار زيد؟"⁽³⁾.

الرابع: الجملة الشرطية:

زاد الزمخشري هذا النوع عند كلامه عن خبر المبتدأ، فقال: "والجملة على أربعة أضرب، فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك: زيد ذهب، وعمرو أبوه منطلق وبكر إن تعطه يشكره وخالد في الدار"⁽⁴⁾.

ورد ابن هشام هذا النوع وجعله من قبيل الجملة الفعلية، حيث قال: "وزاد الزمخشري وغيره الجمل الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية"⁽⁵⁾.

ثالثاً: مصطلح الجملة عند المتقدمين:

لم يستعمل سيبويه مصطلح الجملة ولكنه أطلق على ركني الإسناد: المسند والمسند إليه، وأشار إلى الرابطة بينهما وهي علاقة الإسناد.

⁽¹⁾ (المقتضب 89/3، تحقيق: أ. د. محمد عبدالخالق عزيمة، القاهرة، ط. ثالثة (1415هـ-1994م)).

⁽²⁾ الأصول 60/1.

⁽³⁾ ينظر: مغني اللبيب 13/5-14.

⁽⁴⁾ المفصل 7/1، ط/محمد الشيرازي، شرح المفصل لابن يعيش 88/1، طبع بأمر المشيخة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر،

شارع الحكيين.

⁽⁵⁾ مغني اللبيب 14/5.

قال سيبويه: "هذا بابُ المسندِ والمُسندِ إليه، وهما ما لا يغنى واحدُ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلمُ منه بدءاً، ومثْلُ ذلك : يذهبُ عبدُ الله، فلا بدُّ للفعلِ من الاسمِ كما لم يكن للاسمِ بدُّ من الآخرِ في الابتداء"(1).

وأما المبردُ فقد استعملَ الجملةَ في حديثه عن الفاعلِ، فقال: "هذا بابُ الفاعلِ ، وهو رفعٌ، وذلك قولك: قامَ عبدُ الله، وجلسَ زيدٌ، وإنَّما كانَ الفاعلُ رفعاً؛ لأنَّه هو والفعلُ جملةٌ يحسُنُ عليها السُّكوتُ، وتجبُ بها الفائدةُ للمخاطَبِ، فالفاعلُ والفعلُ بمنزلةِ المبتدأ والخبرِ، إذا قلتَ: قامَ زيدٌ، فهو بمنزلةِ قولك: القائمُ زيدٌ"(2). ثمَّ تردَّدَ مصطلحُ الجملةِ بعدَ المُبرِدِ بينَ النُّحويينَ، كالزمخشري الذي قال: "والكلامُ هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو في فعل واسم، ويُسمَّى الجملة"(3).

وجاء ابن هشام وخصَّصَ باباً مستقلاً في كتابه: "مغني اللبيب عن كتب الأعراب"، حيث شرح فيه الجملة وقارن بينها وبين الكلام.

قال ابن هشام: "الكلام : هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلَّ على معنى يحسُنُ السُّكوتُ عليه ، والجملةُ : عبارة عن الفعلِ وفاعله، كقامَ زيدٌ"(4).

رابعاً: الفرق بين الكلام والجملة:

انقسمَ العلماءُ فريقين في الفرقِ بينَ الكلامِ والجملةِ ، فهناك مَنْ جعلهما مترادفينَ وأنَّ الجملةَ هي الكلام والكلام هو الجملة، كابن جني ، والزمخشري.

قال ابن جني: "أما الكلامُ فكلُّ لفظٍ مستقل بنفسه، مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجُمْل"(5).

(1) الكتاب 23/1، ت. أ/ عبد السلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة (1408هـ-1988م).

(2) المقتضب 146/2.

(3) المفصل ص3، وشرحه لابن يعيش 20/1.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعراب 7/5.

(5) الخصائص 17/1.

وقال الزمخشري: "والكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو في فعل واسم، ويُسمَّى الجملة"⁽¹⁾.

وهناك مَنْ فرَّق بينهما وجعل الجملة أعمَّ مِنَ الكلام؛ لأنَّ شرطَ الكلام تمامُ الإفادة، ولا يُشترطُ ذلك في الجملة بل يُشترطُ فيها الإسنادُ فقط أفادت أم لم تُفد⁽²⁾.

ومِمَّن ذهب إلى ذلك ابنُ هشام، حيث قال: "الكلام هو القولُ المفيدُ بالقصد، والمرادُ بالمفيد: ما دلَّ معنى يحسُن السُّكوتُ عليه، والجملةُ عبارة عن الفعلِ وفاعله كقامَ زيدٌ، والمبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ قائمٌ، وما كانَ بمنزلةٍ أحدهما، نحو: ضُربَ اللصُّ، وأقائمُ الزيدان؟، وكانَ زيدٌ قائماً، وظننته قائماً، وبهذا يظهر لك أنَّهما ليسا مترادفين"⁽³⁾.

هذا، فإنَّ ما سبق هو مجرد تصوُّرٍ سريعٍ لمفهوم الجملة وأنواعها تمهيداً لموضوع البحثِ الأصلي الذي خصَّصتهُ لدراسة ما وقعَ خلافٌ فيه بين النُّحاة مما جاء جملة؛ ولم أذكر ما اتَّفَقَ النُّحاةُ على وقوعه جملة، كالمبتدأ، نحو قوله-تعالى- "وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ"⁽⁴⁾، فجملة "أن تصوموا" جملة في محل رفع مبتدأ بلا خلاف.

⁽¹⁾ المفصل ص3، وشرحه لابن يعيش 20/1.

⁽²⁾ ينظر: الهمع للسيوطي 44/1، ت/د. أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. أولى

(1418هـ-1998م).

⁽³⁾ المغني 7/5، 8.

⁽⁴⁾ البقرة من الآية: 184.

المطلب الأول

حكم مجي الخبر جملة إنشائية

تمهيد:

لا خلاف في مجيء الخبر جملةً محتملةً الصدق والكذب، سواء أكانت اسميةً نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ أم فعليةً، زيدٌ قام أبوه، وإنما الخلاف في مجيء الخبر جملةً إنشائيةً، نحو: زيدٌ ليته قائمٌ، وعمروٌ اضربه⁽¹⁾.

الدراسة والتحليل:

اختلف النحويون في حكم وقوع الخبر جملةً إنشائيةً على مذهبين:

المذهب الأول: قول سيبويه وجمهور البصريين، حيث ذهبوا إلى جواز وقوع الخبر جملةً طلبيةً دون الحاجة إلى تقدير خبر⁽²⁾.

قال سيبويه: "هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً؛ لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: "زيدٌ كم مرةً رأيته؟"، و"عبد الله هل لقيته؟"، فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره"⁽³⁾.

وقال: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونُبِّهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بُنِيَ الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر"⁽⁴⁾.

ووافقهم كثير من المتأخرين، كالرضي وابن عصفور وابن مالك وأبوحيان وابن هشام والسيوطي⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ المقاصد 625/1.

⁽²⁾ ينظر: الكتاب لسيبويه 138/1، شرح الجمل لابن عصفور 347/1، ت. د/ صاحب جعفر أبوجناح ط. عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الأولى (1419هـ-1999م)، المقاصد الشافية للشاطبي 627/1، ت. د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط. أولى (1428هـ-2007م).

همع الهوامع للسيوطي 315/1، تحقيق: د. أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. أولى (1418هـ-1998م).

⁽³⁾ الكتاب 127/1.

⁽⁴⁾ الكتاب 138/1.

⁽⁵⁾ ينظر: شرح الكافية للرضي 237/1، ت/ يوسف حسن عمر، ط. قاز يونس، بنغازي، الثانية (1996م)، شرح الجمل لابن عصفور 347/1، شرح التسهيل لابن مالك 309/1، ت. د/ عبدالرحمن السيد، د/ محمد بدوي مختون، ط. هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي 11115/3،

وقال ابن مالك في الكلام عن الخبر الجملة: "والجملة اسميةٌ وفعليةٌ، ولا يُمتنع كونها طلبيةٌ"⁽¹⁾.

أدلتهم:

استدل أصحاب هذا المذهب بالنثر والنظم كما يأتي:

أولاً: قوله-عز وجل- "الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ"⁽²⁾.

فجملة "مَا الحَاقَّةُ"، استفهامية وقد وقعت خبراً للمبتدأ الأول، والرابط هو تكرار المبتدأ بلفظه وهذا مغنٍ عن الضمير.

ثانياً: قول العرب: "زَيْدٌ كَمْ مرَّةً رأيته؟"، و"عَبْدُ اللَّهِ هَلْ لَقِيته؟"، فقد جاءت الجملة الاستفهامية في موضع الخبر والرابط هو الضمير⁽³⁾.

ثالثاً: النظم نحو قول الشاعر:

قَلْبٌ مِّنْ عَيْلٍ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْأَلُو صَالِيَا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ⁽⁴⁾

فتجد في البيت أنَّ قوله: "كَيْفَ يَسْأَلُو" أتت خبراً .

المذهب الثاني: قول بعض النحويين ، حيث ذهب ابن السراج وأبو البركات الأنباري⁽⁵⁾ وبعض الكوفيين إلى امتناع كون الخبر جملة طلبية ، فإن جاء من ذلك شيء يُؤوَّلُ بتقدير مفرد هو مقول القول.

قال ابن السراج: "وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه، يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً"⁽¹⁾.

ت.د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط. أولى (1418هـ - 1998م)، التنزيل والتكميل لأبي حيان 26/4، ت.أ.د/ حسن هندأوى، ط. دار القلم، دمشق، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري 197/1، ت/ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. صيدا، بيروت، الهمع 315/1.

⁽¹⁾ شرح التسهيل 309/1.

⁽²⁾ سورة الحاقة: آية: 1

⁽³⁾ ينظر: الكتاب 127/1، المقاصد 627/1.

⁽⁴⁾ البيت من البحر الخفيف، وهو لرجل من طيء.

واللغة: عَيْلٌ صَبْرُهُ: نَقْدٌ وَغُلِبَ.

والشاهد فيه قوله: "كيف يسأل" حيث وقع المفرد الإنشائي خبراً للمبتدأ "قلب".

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 310/1، المقاصد الشافية 627/1، الهمع 315/1، معجم الشواهد لإيميل يعقوب 285/7.

⁽⁵⁾ ينظر: شرح الرضي 237/1، شرح التسهيل 309/1، الارتشاف 11115/3، المقاصد 627/1، الهمع 315/1.

وقال أبو حيان: "ذهب ابن الأنباري ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الجملة الطلبية لا تكون خبراً للمبتدأ؛ نظراً إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك. وهذا قول فاسد⁽²⁾".

حجة أصحاب هذا المذهب ما يأتي:

أولاً: كون الخبر ما احتمل الصدق والكذب والطلبية لا تحتل أحدهما.

ثانياً: كما استدلووا بتقدير القول في الجملة الطلبية الواقعة صلة أو صفة، فمثل ما وقع صلة قول الشاعر:

وإني لرام نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزورها⁽³⁾
ومثل ما وقع صفة قول الشاعر:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذقي هل رأيت الذنب قط⁽⁴⁾
ورد بما يأتي:

أولاً: أن تأويل الجملة خبرية بمفرد يفوت كونها خبرية، فذلك الجملة الطلبية فإن تأويلها بمفرد يفوت كونها طلبية⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الأصول ص72.

⁽²⁾ التنزيل 26/4، 27.

⁽³⁾ البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق.

والشاهد فيه قوله: التي...لعلي أزورها، حيث وقعت الجملة الطلبية صلة لذا قدرت بقول: أي: التي أقول من أجلها لعلي أزورها.

ينظر: الديوان ص451، علي فاعور، ط1، 1407-1987م، بيروت لبنان، الدر المصون 131/9، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت. أحمد محمد الخراط، ط دار القلم - دمشق، مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 237/6، المقاصد الشافية 626/1، الهمع 280/1، خزنة الأدب ولب لسان العرب للبغدادي 464/5، لعبدالقادر بن عمر البغدادي، ت/ عبدالسلام محمد هارون، ط. مكتبة الخانجي بالقاهرة.

⁽⁴⁾ البيت من الرجز المشطور، للعجاج.

واللغة فيه: مذق اللبن أي خلطه بالماء

والمعنى: يخبر عن قوم كانوا إذا جاءهم ضيف انتظروا الليل حتى يأتون باللبن المخلوط بالماء فيميل لونه إلى الغيرة، فيشبه لون الذنب.

ينظر: ملحق ديوانه 304/2، المحتسب لابن جني 165/2، ت. علي النجدي، وعبد الحليم النجار، ط1415هـ-1994م، لسان العرب لابن منظور 216/12، (مذق)، ط. بولاق. مصر، الأولى (1300هـ)، أوضح

المسالك 310/3، المقاصد 627/1، التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى 117/2، ت. محمد باسل

عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط. أولى (1421هـ - 2000)، الهمع 119/3.

والشاهد فيه قوله: (بمذق هل رأيت)، حيث جاءت النعت جملة طلبية، وتقدير ذلك: بمذق مقول فيه هل رأيت الذنب قط.

⁽⁵⁾ ينظر: المقاصد 627/1.

ثانياً: فساد هذا المذهب؛ لأنَّ خبر المبتدأ يكون مفرداً بالإجماع ، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فكما يقع المفرد خبراً فكذلك الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب(1).

ثالثاً: أنَّ التاويل على خلاف الأصل وفيه تكلف، وقد ردَّ ابن أبي الربيع قولهم فقال: "وجاء بعض الناس وقال التقدير: زيدٌ مقول فيه: اضربه، وليس هذا بقوي"(2).

رابعاً: أنَّ لفظ "خبر" سبب الإيهام بأن خبر المبتدأ يمتنع كونه جملة طلبية، إذ ليس المراد بلفظ خبر احتمال الصدق والكذب فقط(3).

خامساً: أنَّ نحو: زيداً اضربه معناه: اضرب زيداً، أمّا عند تقدير : زيدٌ مقولٌ فيه اضربه، يكون مخالفاً لمعنى: اضربه، فقد أوقعهم هذا التقدير في مثل ما فرُّوا منه(4).

سادساً: وردَّ ابن مالك قولهم محتجاً بالقياس على الإخبار بالمفرد الإنشائي، أي قياس نحو: زيدٌ اضربه على نحو: كيف زيدٌ؟ وإن لم يكن مسموعاً، ومع ذلك فهو مسموعٌ شائع(5).

الترجيح:

يبدو مما سبق أنَّ القول بمجيء الخبر جملة طلبية هو الراجح، وهو قول جمهور البصريين، وذلك حملاً على الجملة الخبرية، والحمل على الإخبار بالمفرد، نحو: كيف زيدٌ؟ ، كما أنَّ تقدير القول فيه تكلف لا حاجة إليه بدليل أنَّ الرّضي جعل امتناع الإخبار بالطلبية وهمّ، فقال: "وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين : لا يصح أن تكون طلبية؛ لأنَّ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، وهو وهمٌ"(6).

(1) ينظر: التنزيل 27/4.

(2) الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع الإشبيلي 381/1، ت.د/ فيصل الحفيان، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.

(3) ينظر: شرح الكافية للرضي 237/1.

(4) ينظر: المقاصد 628/1.

(5) ينظر: شرح التسهيل 310/1.

(6) شرح الكافية للرضي 237/1.

المطلب الثاني

حكم مجيء الخبر جملة اسمية مصدرية بحرف عاملٍ

تمهيد:

يأتي خبر المبتدأ على ثلاثة أقسام: الجملة الصريحة، والمفرد الصريح، والظرف والمجرور، فمن الأول: زيدٌ قام أبوه أو زيدٌ أبوه قائمٌ، ومن الثاني: زيدٌ قائمٌ، ومن الثالث: زيدٌ عندك، وعبدُ الله في المسجد، ولا خلاف في ذلك، وإنما الخلاف في مجيء الخبر جملةً اسميةً مصدريةً بحرفٍ عاملٍ، نحو: زيدٌ إنه قائمٌ⁽¹⁾.

الدراسة والتفصيل:

اختلف النحويون في حكم وقوع الجملة المصدرية بحرف عاملٍ خبراً على قولين:

الأول: قول جمهور البصريين : وهو جواز وقوع الجملة المصدرية بحرف عاملٍ خبراً، نحو : زيدٌ إنه قائمٌ، وعبدُ الله ما أبوه قائمٌ⁽²⁾.

قال أبو حيان: "وأن تقول: زيدٌ ما هو قائمٌ، وزيدٌ إنه قائمٌ، فإنَّ وما عملتُ فيه في موضع الخبر على مذهب البصريين، ومنع ذلك الكوفيون"⁽³⁾.

ووافقهم كثيرٌ من المتأخرين، كابن عصفور⁽⁴⁾، وابن مالك⁽⁵⁾، وأبو حيان⁽⁶⁾، والشاطبي⁽⁷⁾.

قال ابن عصفور: "وأما الجمل فتتقسم: اسميةً وفعليةً، فالاسمية هي جملة المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، بشرط أن يكون الناسخ للابتداء الحرف"⁽⁸⁾.

وقال الشاطبي: "وقد يدخلُ الناسخُ على الجملة الاسمية-أي الواقعة خبراً- كقولك: زيدٌ إنه قائمٌ"⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ ينظر: المقاصد 624/1.

⁽²⁾ ينظر: التذييل 26/4، الارتشاف ص11115، الهمع 315/2.

⁽³⁾ الارتشاف ص11115.

⁽⁴⁾ ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 345/1.

⁽⁵⁾ ينظر: التسهيل 309/1.

⁽⁶⁾ ينظر: التذييل 26/4، الارتشاف ص11115.

⁽⁷⁾ ينظر: المقاصد 625/1.

⁽⁸⁾ شرح الجمل 345/1.

⁽⁹⁾ المقاصد 625/1.

فمعنى قوله: "بشرط أن يكون الناسخ للابتداء الحرف" جواز نحو: زيدٌ إنَّه قائمٌ، بدليل قول ابن مالك: "الجملة الواقعة خبراً إن كانت اسميةً فمثالها: الله فضله عظيمٌ... ويدخل في الاسمية المصدرُ بحرفٍ عاملٍ" (1).

حجتهم:

احتجوا بالقياس على الجملة الاسمية التي لم يدخل عليها حرف عامل؛ لأنَّ أصلها قبل العاملِ المبتدأ والخبر، فأصل: إنَّه قائمٌ: هو قائمٌ (2).

الثاني: قول الكوفيين: وهو منع وقوع الخبر جملةً اسميةً مصدريةً بـ(إنَّ) المكسورة ، نحو: زيدٌ إنَّه قائمٌ، فيجعلون ما عملت فيه "إنَّ" خبراً للمبتدأ (3).

وقد نقل مذهبهم السيوطي فقال: "ويندرج في الاسمية المصدرُ بحرفٍ عاملٍ، نحو: زيدٌ ما أبوه قائمٌ، وزيدٌ إنَّه قائمٌ، ومنع الكوفيون وقوع المصدرية بـ(إنَّ) المكسورة ، وما عملت فيه خبراً للمبتدأ" (4).

الترجيح:

يبدو مما سبق أنَّ قول البصريين هو الراجح، وهو جواز وقوع الجملة المصدرية بحرف عامل خبراً عن المبتدأ، نحو: زيدٌ إنَّه قائمٌ، وعبدُ الله ما أبوه قائمٌ؛ لسلامة هذا القول من الاعتراض، وقياساً على الجملة الاسمية الواقعة خبراً للمبتدأ.

(1) شرح التسهيل 309/1.

(2) ينظر: شرح الجمل 345/1.

(3) ينظر: التذييل 26/4، الارتشاف ص1115، الهمع 315/2.

(4) الهمع 315/2.

المطلب الثالث

حكم مجيء الفاعل جملة

تمهيد:

الفاعل أصل المرفوعات، وهو ما أسند إليه فعلٌ أو شبهه⁽¹⁾، وقُدِّم عليه على جهة قيامه به، ويأتي صريحا، نحو قولك: قامَ زيدٌ، أو مؤولا بالصريح، نحو: "أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم"⁽²⁾، أي: إنزالنا، ولا خلاف في مجيء الفاعل صريحا أو مؤولا بالصريح، وإنما الخلاف في مجيئه جملة مطلقا دون تأويل⁽³⁾.

الدراسة والتحليل:

لقد وقع خلاف بين النحويين في حكم مجيء الفاعل جملة مطلقا، وذلك على قولين:

الأول: قول سيبويه والبصريين والمشهور عند أكثر النحويين: وهو القول بمنع وقوع الفاعل جملة مطلقا، فلا يُقال: "يعجبني يقوم زيدٌ، وظهر لي أقام زيدٌ"⁽⁴⁾.

ووافقهم كثير من المتأخرين، كالعكبري⁽⁵⁾، والشاطبي⁽⁶⁾، والشيخ خالد الأزهرى⁽⁷⁾.

فلا يجوز عندهم مجيء الفاعل إلا صريحا نحو: قامَ زيدٌ، أو مؤول بالصريح، وهو السابق من (أن أو أن أو ما) والفعل.

قال الشيخ خالد: "ولا يُقدَّر فاعلٌ مؤولٌ بالاسم من غير سابق من هذه الأحرف الثلاثة"⁽⁸⁾.

وعلَّوا لذلك بما يأتي:

⁽¹⁾ يقصد الأمور التي تكون في تأويل الفعل ، كاسم الفاعل، نحو قوله-عز وجل-: "مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ"، والمصدر نحو: "ءائِمٌ قَلْبُهُ"، والصفة المشبهة نحو: زيدٌ حسنٌ الوجه، وغير ذلك. ينظر: التصريح 394/1.

⁽²⁾ العنكبوت من الآية : 51.

⁽³⁾ ينظر: شرح الرضي على الكافية 185/1.

⁽³⁾ ينظر: الباب 153/1، ت. غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر بيروت لبنان(1416هـ-1995م).

، المقاصد 538/2، ما فات الإنصاف 228/2، تأليف د/ فتحي بيومي حمودة، لاط.

⁽⁵⁾ ينظر: الباب في علل البناء والإعراب للعكبري 152/1.

⁽⁶⁾ ينظر: المقاصد 538/2.

⁽⁷⁾ ينظر: التصريح 392/1.

⁽⁸⁾ التصريح 392/1.

أولاً: أَنَّ الفاعلَ يُكْنَى عنه، ويُثَنَّى ويُجَمَّع ويُضمَر في الفعل، فيذكر إعراب الفعل بعده ، وكلُّ هذا ممتنعٌ في الجملة، والجملة أحاديثٌ ، وما يقوم مقام الفاعل محدثٌ عنه لا أحاديث؛ لأنَّ الفاعل محكومٌ عليه.

ثانياً: أَنَّ الفاعل كالجزء من الفعل والجملة لا تكون جزءاً منه لأنها مستقلة.

ثالثاً: أَنَّ الفاعل يدخله (أل)، بخلاف الجملة فلا يدخلها الألف واللام .

رابعاً: أَنَّ الجملة يعمل بعضها في بعض، فلا يصح أن يعمل الفعل فيها ولا في بعضها⁽¹⁾.

الثاني: قولٌ منسوبٌ إلى سيبويه والفراء⁽²⁾: وهو القول بجواز مجيء الفاعل جملة بشرط كون الفعل قلبياً، ويقترن بأداة معلقة له، نحو: ظهرَ لي أقام زيدٌ أم عمرو، وعُلم هل قعدَ عبدُ الله أم بكرٌ.

وذكر الشاطبي قولَ الفراء فقال: "وَمِنْ مِثْلِ الْفَرَاءِ: قَدْ تَبَيَّنَ لِي أَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ أَمْ زَيْدٌ، وَبَدَأَ لِي لِأَضْرِبَنَّكَ، وَقَالَ الْفَرَاءُ: كُلُّ فِعْلٍ كَانَ تَأْوِيلُهُ بِلَغْنِي أَوْ قِيلَ لِي، أَوْ انْتَهَى إِلَى فَإِنَّ اللَّامَ وَأَنْ يَصْلِحَانَ فِيهِ"⁽³⁾.

ورُدَّ بأنَّ وقوعَ الفاعل جملة يكون في اللفظ فقط ، والمعنى يكون للمفرد، فتقدير نحو: سواءٌ علي أقيمت أم قعدت، تقديره: سواءٌ قيامُك وقعودُك.

الثالث: قول الكوفيين⁽⁴⁾، وهو القول بجواز وقوع الفاعل جملة مطلقاً، أي جواز كونه غير اسم ولا مقدراً باسم، نحو: يُعجبني يقومُ زيدٌ⁽⁵⁾.

نقل قولهم الشيخ خالد فقال: "ولا يُقدَّرُ فاعلٌ مؤوَّلٌ بالاسم من غير سابقٍ من هذه الأحرفِ الثلاثة-أي أن، وما وأن- عندَ البصريين خلافاً للكوفيين"⁽⁶⁾.

واحتجوا بما يأتي:

⁽¹⁾ ينظر: اللباب 153/1، المقاصد 538/2.

⁽²⁾ ينظر: المقاصد 539/2.

⁽³⁾ المقاصد 539/2.

⁽⁴⁾ ينظر: المقاصد 538/2، التصريح 392/1.

⁽⁵⁾ ينظر: التصريح 392/1.

⁽⁶⁾ التصريح 392/1.

أولاً: السماع بذلك شعرا ونثرا.

فمن النثر قوله-تعالى- "ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنتُهُ حَتَّى حِينٍ"(1)، على أَنَّ فاعلَ "بدا" هو قوله: "ليسجننه".

وقوله-عز وجل-: "وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ"(2).

فجمله "كيف فعلنا" فاعل لـ"تبيّن". إلى غير ذلك من آيات الذكر الحكيم.

ومن النظم قول الشاعر:

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائِلِ أَهْجَوْتَهَا أم بُلَّتَ حَيْثُ تَلَاظَمَ الْبَحْرَانِ(3)

فجمله "أهجوتها" فاعل لـ"ضرَّ".

ثانياً: صحته في القياس.

حيث حملوا ذلك على جملة المبتدأ التي هي ركن في الإسناد كالفاعل، ففاسوه على نحو: تسمع بالمعيدي من أن تراه، وقوله: "وَمِنْ ءَايَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ"(4).

ورُدَّ قولهم بما يأتي:

أولاً: لا حجة لهم في آية "وبدا لهم"، فهما ليستا نصا في الاستدلال؛ لاحتمال كون الفاعل مصدر مأخوذ من لفظ الفعل "بدا" وهو البداء، وجمله "ليسجننه" جواب قسم محذوف، والقسم وجوابه مفسر لذلك البداء، وهذا ما ذهب إليه المبرد(5)، أو أَنَّ الفاعل مضمَر محذوف يدل عليه السياق، والتقدير: بدا لهم رأيي.(7)

الترجيح:

يبدو ممَّا سبق أَنَّ قولَ الجمهور هو الراجح، وأنَّ الفاعل لا يكون إلا صريحا نحو: قام زيدٌ، أو مؤول بالصَّريح، وهو السابك من (أَنَّ أو أَنَّ أو ما) والفعل، ولا يجوز وقوع الفاعل جملة مطلقاً؛ لأنَّ الفاعل كالجُزء من الفعل والجملة لا تكون كذلك؛ لأنها مستقلة.

(1) يوسف : من الآية: 35.

(2) إبراهيم: من الآية: 45.

(3) البيت من البحر الكامل، وهو للفرزدق.

واللغة فيه: بلت: من بال، أي: أخرج بوله.

والمعنى: يذكر الشاعر تفضيل الأخطل إياه، ويمدح بني تغلب ويهجو جريراً.

والشاهد فيه قوله: (ما ضرَّ...أهجوتها)، حيث جاءت الجملة الفعلية: أهجوتها، فاعل لـ(ضرَّ).

ينظر: الديوان ص639، شرح الديوان 614/2، شرحه/ إلبا الحاوي، ط1، دار الكتاب اللبناني، (1983م)،

أمالي ابن الشجري 405/1، المقاصد الشافية 539/2.

(4) سورة الروم من الآية: 24.

(5) ينظر: المقاصد 541/2، التصريح 393/1، ما فات الإنصاف 228/2.

المطلب الرابع

حكم وقوع الحال جملةً طلبيةً

تمهيد:

تأتي الحال لتبين هيئة صاحبها، ويجوز مجيئها جملةً خبريةً تحتل الصدق والكذب، وتكون اسميةً نحو قولك: أقبل محمدٌ ويده على رأسه، وفعليةً نحو: أقبل زيدٌ يضحك، أمّا وقوعها جملةً طلبيةً فهذا موضعٌ خلافٍ بين النحاة⁽¹⁾.

الدراسة والتحليل:

اختلف النحويون في حكم وقوع الحال جملةً طلبيةً على قولين:

الأول: قول الجمهور: وهو منع وقوع الحال جملةً طلبيةً، وما جاء من ذلك فهو مؤوّلٌ بأنه معمولٌ لقولٍ محذوفٍ هو الحال، تقديره: مقولاً فيهم⁽²⁾.

فمنعوا نحو: جاء زيدٌ كيف حاله؟، وجاء عبدُ الله هل رأيتُه؟

وعلّلوا لقولهم بأنّ المقصودَ بالحال توضيحُ هيئة صاحبها عند حدوثِ الفعل، فالحالُ تشبهُ الظرف ؛ لأنها تقدر بحالٍ كما يُقدّر الظرفُ بـ(في)، فنحو قولك: جاء زيدٌ راكباً، يفيد أنّ المجيء واقعٌ وقت الركوب، وهذا المعنى المراد من الحال يتعارض مع المعنى المقصود من الطلبية؛ لأنّ المتكلمَ بالجملة الطلبية غير متأكّد بوقوع مضمون الجملة فكيف يُخصص مضمون العاملِ بوقت حصول مضمون الجملة غير معروف زمن حدثه.

وذهب إلى ذلك كثيرٌ من المتأخرين ، كابن مالك⁽³⁾ ، وابن هشام⁽⁴⁾، وأبي حيان⁽⁵⁾، والشيخ خالد⁽⁶⁾.

قال ابنُ مالك: "فيما يشبه النعت قول أبي الدرداء: وجدتُ الناسَ أخبر تَقْلَهُ، أي مقولاً عند رؤيتهم: أخبر تَقْلَهُ، فَحَكِي بقولٍ واقعٍ موقعٍ مفعولٍ ثانٍ لـ(وجدتُ)، إن كانت من أخوات (ظننتُ)، وفي موضع الحال إن لم تكن منها"⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 65/2، التصريح 608/1.

⁽²⁾ ينظر: ما فات الإنصاف 251/2 المقاصد 493/3، التصريح 609/1، الهمع 247/2.

⁽³⁾ ينظر: شرح التسهيل 311/3.

⁽⁴⁾ ينظر: أوضح المسالك 346/2.

⁽⁵⁾ ينظر: الارتشاف ص 1916.

⁽⁶⁾ ينظر: التصريح 609/1.

⁽⁷⁾ شرح التسهيل 311/3.

وقال أبو حيان: "ووقعها -أي جملة النعت- غير خبرية...متأول، وكذا ما ظاهره حال، نحو: وجدتُ النَّاسَ أخبر تَقْلَه" (1)، أي: مقولا فيهم أخبر تَقْلَه.

الثاني: قول الفراء والأمين المحلى: وهو جواز وقوع الجملة الطلبية في موضع الحال، نحو قولك: أكرمُ محمداً ولا تضربه (2).

ونقل الشيخ خالد قول الأمين في قوله: "غلطَ مَنْ قالَ وهو الأمين المحلى-أي في بيت:

اطلبْ وَلَا تَضْجَرْ مِنْ مَطْلَبٍ فافّةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ (3)

إنَّ "لا" ناهية وإنَّ الواو للحال" (4).

وقال السيوطي عن الجملة الواقعة حالا: "تقعُ الحالُ جملةً خبريةً خاليةً من دليل استقبالٍ أو تعجبٍ، فلا تقع جملة طلبية ولا تعجبية، ولا ذات السين أو سوف أو "لن" أو "لا"، وجوزَ الفراء وقوع جملة الأمر...وجوزَ الأمينُ المحلى وقوع جملة النهي" (5).

واحتجوا بما يأتي:

أولاً: قول أبي الدرداء: "وجدتُ النَّاسَ: اخْبُرْ تَقْلَه" (6).

ثانياً: قول الشاعر:

اطلبْ وَلَا تَضْجَرْ مِنْ مَطْلَبٍ فافّةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ

(1) هذا القول لأبي الدرداء، يجري مجرى المثل، والمعنى: وجدتُ النَّاسَ مقولا فيهم: إذا اختبرتَ أحداً قلته أي: أبغضته، فهو يُضْرَبُ في قلة توقُّع الخيرِ مِنَ النَّاسِ، ينظر: مجمع الأمثال 162/1، للميداني، ت/محيي الدين عبد الحميد، ط. ملتقى أهل الأثر، الارتشاف ص 1916، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 407/2، ت.د/ محمد كامل بركات، ط (1400هـ-1980م).

(2) ينظر: التصريح 609/1.

(3) البيت من البحر السريع، وهو لبعض المولدين. **والشاهد فيه قوله:** (ولا تضجر)، حيث وقعت جملة النهي في موضع الحال، وحذفت نون التوكيد الخفيفة منها وبقيت الفتحة على الراء للدلالة عليها والواو للحال.

ينظر: أوضح المسالك 347/2، ما فات الإنصاف 251 / 2، سر صناعة الإعراب لابن جني 389/1، ت.د/ حسن هنداوي، لاط، التصريح 609/1، الهمع 247/2.

(4) التصريح 609/1.

(5) الهمع 247 / 2.

(6) ثروى: تَقْلَه، وتَقْلَه، بفتح اللام وكسرها، فهي من الفعل: فلا يَقْلِي.

فجملته النهي "ولا تضجر" واقعة حالا ، وحُذِفَت نون التوكيد الخفيفة منها وبقيت الفتحة على الراء للدلالة عليها، والواو للحال.

ورَدَ هذا القول بما يأتي:

أولاً: أن ما ذهبوا إليه في الدليل الأول ليس حالا ، وإنما جاء على تقدير "مقولا فيهم" (1).

ثانياً: أن الواو عاطفة إمّا مصدرٌ مسبكٌ من (أن)، والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق، أي: ليكنْ منك أمرٌ وعدم ضجر، وعليه فإنَّ "لا" نافية والمضارع منصوب بأن مضمرة بعد الواو، وفتحة "تضجر" إعرابٌ بالنَّصب لا بناءً ، أو يكون الكلام من عطف جملة على جملة، وتكون الفتحة بناءً للتركيب، وذلك لأنَّ أصل الكلام: لا تضجرن بنون توكيدٍ خفيفة حُذِفَتْ ضرورةً، و"لا" ناهية (2).

الترجيح:

يبدو مما سبق أنَّ رأي الجمهور هو الراجح وهو القولُ بمنع قيام الجملة الطلبية في موضع الحال، لسلامته من الاعتراض، ولأنَّ المقصودَ بالحال توضيحُ هيئة صاحبه عند حدوث الفعل، فنحو قولك: جاء زيدٌ راكباً، يفيد أنَّ المجيء واقعٌ وقت الركوب، وهذا المعنى المرادُ من الحال يتعارضُ مع المعنى المقصود من الطلبية؛ لأنَّ المتكلمَ بالجملة الطلبية غيرُ متأكدٍ بوقوع مضمون الجملة فكيف يُخصص مضمون العامل بوقت حصول مضمون الجملة غير معروف زمن حدته.

(1) ينظر: أوضح المسالك/305/2، الإنصاف/117/1، سر صناعة الإعراب/389/1، الهمع/247/2.

(2) ينظر: التصريح/610/1، الهمع/247/2.

المطلب الخامس

حكم مجيء نعت المَعْرِفِ بـ(أل) الجنسية جملةً

تمهيد:

يُنْعَتُ المنعوتُ بثلاثة أشياء: المشتق، نحو قولك: رأيتُ رجلاً ضاربَ عمرو، والجامد المؤول بالمشتق، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ هذا، أي: المشار إليه، وبالجملة، نحو قوله-تعالى- "وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ" (1)، ومن شروط النُّعْتِ بالجملة أن يكون المنعوت نكرة، لذا اختلف النُّحاة فيما كان نكرة معنى لا لفظاً ونُعِتَ بالجملة، وهو المَعْرِفُ بـ(أل) الجنسية (2).

الدراسة والتحليل:

اختلف النُّحاة في حكم النُّعْتِ بالجملة للمَعْرِفِ بـ(أل) الجنسية على قولين:

القول الأول: قول جماعة من النُّحاة، منهم ابن مالك (3)، وابن عقيل (4)، وابن هشام (5): وهو جواز نعت المَعْرِفِ بـ(أل) الجنسية بالجملة ولا مانع من كون الجملة بعده في موضع الحال أيضاً.

قال ابن مالك "شرطُ في المنعوتِ: وهو أن يكون نكرةً إمَّا لفظاً ومعنى، نحو "وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ"...أو نكرة معنى لا لفظاً: وهو الاسمُ المَعْرِفُ بـ(أل) الجنسية" (6).

وقال ابن هشام بعد قوله-عز وجل- "كَمَثَلِ الْخَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا":

"فإنَّ المَعْرِفَ الجنسي يَقْرُبُ في المعنى من النَّكْرَةِ، فيصحُّ تقدير (يحمل) حالاً أو وصفاً، ومثله: "وَعَايَةُ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ" (7).

واحتج أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

أولاً: قوله-تعالى- "وَعَايَةُ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ" (8) (1).

(1) سورة البقرة: من الآية: 81.

(2) ينظر: التصريح 113/2.

(3) ينظر شرح التسهيل 311/3، المساعد 406/1.

(4) ينظر: المساعد لابن عقيل 406/2.

(5) ينظر: المغني 252-251/5.

(6) شرح التسهيل 311/3.

(7) المغني 252/5.

(8) يس: آية: 37.

فجاء بجملة "نسلخ" نعنا لـ"الليل"؛ لكون الليل غير معيّن فأشبهه النكرة.

ثانياً: قول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللّئيم يسبني فأعفُ ثم أقول لا يعنيني(2)

فجملة "يسبني" نعتٌ لـ"اللئيم".

ورُدَّ هذا القول بجواز كون جملة "نسلخ، ويسبني" في موضع الحال لا النعت(3).

القول الثاني: مذهب أبي حيان، حيث منع نعت المعرفة بـ(أل) الجنسية بالجملة(4).

قال أبو حيان: "ولا يُنعتُ بها-أي الجملة-المعرّف بـ(أل) الجنسية خلافاً لمن أجاز ذلك"(5).

فجعل أبو حيان الجملة بعد المعرفة بـ(أل) الجنسية في موضع الحال نظراً للفظ وهو اقتران المنعوت بـ(أل).

الترجيح:

يتبين ممّا سبق أنّ القولَ الراجح هو القول بجواز نعت المعرّف بـ(أل) الجنسية بالجملة، لأنّ التعريف هنا لفظاً ومعناه نكرة.

(1) ينظر: المساعد لابن عقيل 406/2.

(2) البيت من البحر الكامل، وهو لمولد من بني سلول.
والمعنى: يقول إني لأمر على دناء النفس الذي اعتاد سبي وأتركه وأرضى بقول: لا يقصدني بهذا السباب. والشاهد فيه قوله "اللئيم يسبني"، حيث وقت الجملة الفعلية نعنا للمعرّف بـ(أل) الجنسية.

ينظر: الكتاب 34/3، المساعد 406/2، المغني 252/5، أوضح المسالك 306/3، التصريح 114/2.

(3) ينظر: المساعد 406/2، التصريح 115/2.

(4) ينظر: الارتشاف ص1915، التصريح 115/2.

(5) الارتشاف ص1915.

الخاتمة:

من أهم نتائج البحث ما يأتي:

أولاً: توصلتُ إلى أنَّ أولَ مَنْ استعمل مصطلح الجملة هو المبرد، حيث استعمله في حديثه عن الفاعل، فقال: "هذا بابُ الفاعل، وهو رفعٌ، وذلك قولك: قامَ عبدُ الله، وجلسَ زيدٌ، وإنما كان الفاعل رفعاً؛ لأنَّه هو والفعل جملةٌ يحسُنُ عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة المبتدأ والخبر، إذا قلت: قام زيدٌ، فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ"⁽¹⁾.

ثانياً: توصلتُ إلى أنَّ من النحاة من جعل الجملة والكلام مترادفين، ومنهم من فرق بينهما وجعل الجملة أعمَّ من الكلام؛ لأنَّ الجملة تطلق على المفيد من الكلام وغير المفيد، والكلام لا بدُّ فيه من إفادة.

ثالثاً: أنَّ التأويل على خلاف الأصل، فالجملة الطلبية عند تأويلها بمفرد يفوت كونها طلبية.

رابعاً: توصلتُ إلى أهمية القياس عند النحاة، كقياسهم الإخبار بالجملة الطلبية حملاً على الإخبار بالمفرد الإنشائي، فقاموا نحو: (زيدٌ اضربه) على نحو: (كيف زيدٌ؟).

خامساً: توصلتُ إلى مدى أهمية السماع كدليل أول عند النحاة من نثر أو نظم؛ لتثبيت آرائهم والرد على مَنْ خالفهم.

سادساً: توصلتُ إلى منع قيام الجملة الطلبية في موضع الحال، لأنَّ المقصود بالحال توضيح هيئة صاحبها عند حدوث الفعل، فنحو قولك: جاء زيدٌ راكباً، يفيد أنَّ المجيء واقع وقت الركوب، وهذا المعنى المراد من الحال يتعارض مع المعنى المقصود من الطلبية؛ لأن المتكلم بالجملة الطلبية غير متأكد بوقوع مضمون الجملة فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول مضمون الجملة غير معروف زمن حدوثه.

سابعاً: توصلتُ إلى مدى أهمية القياس عند النحويين كجواز الإخبار بالجملة الطلبية حملاً على الجملة الخبرية، والحمل على الإخبار بالمفرد، نحو: كيف زيدٌ؟

ثامناً: أنَّ الترجيح بين الآراء يكون مبنياً على الأدلة القوية والبراهين القاطعة السليمة من الاعتراض.

⁽¹⁾ المقتضب 146/2.

تاسعا: توصلت إلى أنَّ أنواع الجمل عند البعض كابن هشام: اسمية وفعلية وأنَّ أصل الجملة الظرفية راجع إلى الفعلية، بخلاف الزمخشري فقد زاد قسما ثالثا وهو: الظرفية، وجعلها تشمل الظرف والمجور.

فهرس المحتويات

| | |
|-------|---|
| | المقدمة |
| | التمهيد |
| | مفهوم الجملة وأنواعها |
| | أقسام الجملة الفعلية |
| | مصطلح الجملة عند المتقدمين |
| | الفرق بين الكلام والجملة |
| | المطلب الأول: حكم وقوع الخبر جملة طلبية |
| | المطلب الثاني: حكم وقوع الخبر جملة مصدرية بحرف عامل |
| | المطلب الثالث: حكم وقوع الفاعل جملة |
| | المطلب الرابع: حكم وقوع الحال جملة طلبية |
| | المطلب الخامس: حكم مجيء نعت المعرفة بـ(أل) الجنسية جملة |
| | الخاتمة: |
| | فهرس المحتويات |
| | فهرس المصادر والمراجع |
| | ملخص البحث |

فهرس المصادر والمراجع

- الأصول في النحو لابن السراج، ت. د/ عبدالحسين الفتلي، ط. مؤسسة الرسالة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت.د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط. أولى (1418هـ -1998م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، ت.د/ جودة مبروك محمد مبروك، راجعه د/ رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى.
- التذليل والتكميل لأبي حيان، ت.أ.د/ حسن هنداي، ط. دار القلم، دمشق.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهرى، ت. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط. أولى (1421هـ -2000).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر بن عمر البغدادي، ت/ عبدالسلام محمد هارون، ط. مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت. د/ أحمد محمد الخراط، ط. دار القلم، دمشق.
- ديوان الفرزدق، ت/ على فاعور، بيروت، لبنان، ط. أولى (1407هـ -1987م).
- سر صناعة الإعراب لابن جني، ت. د/ حسن هنداي.
- شرح التسهيل لابن مالك، ت. د/ عبدالرحمن السيد، د/ محمد بدوي مختون، ط. هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- شرح الكافية للرضي، ت/ يوسف حسن عمر، ط. قاز يونس، بنغازي، الثانية (1996م).
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، طبع بأمرالشيخة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، شارع الحكيين.
- الكتاب لسيبويه، ت. أ/ عبدالسلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة (1408هـ -1988م).
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت/ غازي مختار طليمات، ط. دار الفكر المعاصر بدمشق، ط. الأولى (1416هـ -1995م).

- لسان العرب لابن منظور، ط. بولاق. مصر، الأولى (1300هـ).
- ما فات الإنصاف من مسائل، تأليف د/ فتحي بيومي حمودة، لاط.
- مجمع الأمثال، للميداني، ت/محيي الدين عبد الحميد، ط. ملتقى أهل الأثر.
- المساعد على تسهي الفوائد لابن عقيل، ت/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط2، 1422هـ-2001م.
- مغنى اللبيب لابن هشام، ت. د/عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط.أولى (1421هـ-2000م).
- المقاصد الشافية للشاطبي، حقق الجزء الأول، د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط. أولى (1428هـ-2007م)، وحقق الجزء الثاني.أ.د/ محمد إبراهيم البناء، وحقق الجزء الرابع، أ.د/ محمد إبراهيم البناء، والدكتور/ عبدالمجيد قطامش، وحقق الجزءين الخامس والسادس، د. عبدالمجيد قطامش.
- المقتضب للمبرد، تحقيق: أ. د. محمد عبدالخالق عزيمة، القاهرة، ط. ثالثة (1415هـ-1994م).
- مع الهوامع للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. أولى (1418هـ-1998م).

ملخص البحث

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، أما بعدُ:
فهذا بحثٌ يتناولُ الخلافَ النحويَّ فيما أتى جملةً من فاعِلٍ أو خبرٍ أو حالٍ أو
غير ذلك، وجاءَ البحثُ بعنوان: "المختلفُ في مجيئه جملةً جمعاً ودراسة".

وكانَ من أهدافِ هذه الدِّراسةِ بيانُ أهميةِ الجملةِ النحويةِ والبحثُ عن
بعضِ ما وردَ فيها من خلافاً نحويّةٍ من خلال عرضِ آراءِ النُّحاةِ حولَ الجملِ
الواقعةِ فاعلاً أو خبراً أو غير ذلك ، وجمعُ ذلك بينَ دفتين.

وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج التاريخي والوصفي والمنهج
التحليلي فوضعتُ عنواناً مناسباً للمسألة، وفصّلتُ القولَ فيها من خلال عرضِ
خلاف النحاة مع مراعاة الترتيب الزمني للنحاة ونسبتُ الآراءَ إلى قائلِها من
كتّابهم أو الكتّابِ التي نقلت عنهم، وبعدَ تحليلِ الآراءِ وأدلتهم ومناقشتها، قمتُ
بترجيح ما يراهُ البحثُ راجحاً.

وقمتُ بعملٍ تمهيدٍ للبحثِ، ذكرتُ فيه مفهومَ الجملةِ، وأنواعها حسب ما
يردُّ أولها، وأقسامَ الجملةِ الفعليةِ، ومصطلحَ الجملةِ عندَ المتقدمين، وقد
خصّصْتُ البحثَ لدراسةِ المختلفِ في مجيئه جملةً، وتركْتُ دراسةَ المتَّفَقِ عليه
عند النحاة ، ثُمَّ ذيلتُ البحثَ بالخاتمة التي ضمّت نتائجَ البحثِ، وذكرتُ بعدَ
ذلك فهرساً للمحتويات وآخر للمصادر والمراجع.

والحمد لله رب العالمين،،،

Research Summary

Praise is to Allah, Alone, and Peace and Blessings of Allah be upon Prophet Muhammad after whom there is no other prophet.

This is a research that deals with the grammatical disagreement regarding any sentence of a subject, a statement, an adverb, or something else. The research came under the title:

(What is Different was to be in the sentence, collection and study)

One of the objectives of this study was to clarify the importance of the grammatical sentence and to search for some of the grammatical differences contained in it by presenting the opinions of the grammarians about the sentences that occur as subject, predicate, adverb, or other in one research between two covers. In this research, it relied on the historical and descriptive method Analytical and put an appropriate title for the issue and detailed the statement by presenting the disagreements of the grammarians, taking into account the chronological order of the grammarians, and the opinions were attributed to those who said them from their books or the books that were quoted.

And I made a preface to the research, in which I mentioned the concept of the sentence and its types, according to what is presented first, and the sections of the actual sentence and the term of the sentence among the applicants. Contents and post for sources and references.

Praise be to Allah the Lord of the worlds